



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

امكانية تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية للحد من حالات الفساد المالي والاداري: دراسة تحليلية

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة

من قبل الطالب

سجاد عامر ذياب

بإشراف

أ. م . د . علي عباس كريم الخفاجي

المستخلص :-

تتلخص مشكلة الدراسة بحاجة البيئة العراقية إلى تطبيق المحاسبة القضائية ومساهمتها في الحد من حالات الفساد المالي والإداري، وإمكانية تفعيل دور الخبير القضائي من قبل المؤسسات المتخصصة لزيادة كفاءة الأحكام لقضائية في البيئة العراقية بما يتناسب مع الممارسة الدولية للمحاسبة القضائية و ما تجارب الدول في تطبيق المحاسبة القضائية. ما مدى الاستعانة بالمحاسبة القضائية في البيئة العراقية و ما هي متطلبات تشريعية ومهنية واكاديمية لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في تعزيز الأحكام القضائية في كشف حالات الغش والاحتيال والفساد المالي والإداري وتعقب عمليات غسل الأموال ، مدى الاستعانة بخدمات المحاسب القضائي في البيئة العراقية والتعرف على تجارب الدول في تطبيق المحاسبة القضائية. وتحليل متطلبات تشريعية ومهنية واكاديمية لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة العراقية. ولغرض تحقيق اهداف الدراسة فقد تم جمع قضايا الفساد المالي من المحاكم العراقية لغرض التعرف على مدى الاستعانة بالمحاسب القضائي للبت بالقضايا المالية، كما تم تصميم استبانة لغرض التعرف على اراء القضاة في المدى الحاجة الى المحاسب القضائي في المحاكم العراقية

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المحاسبة القضائية مجال سريع النمو ضمن مهنة المحاسبة ، وإن الاهتمام بهذا المجال يعد ضرورة لكونه يقف بوجه انتشار حالات الفساد المالي و الإداري والممارسات غير القانونية بالقطاعين الخاص والعام لاسيما في السنوات الأخيرة.

فضلاً عن الاستنتاجات فقد اوصت الدراسة بضرورة توجيه البحث العلمي في الجامعات والمعاهد نحو مجال المحاسبة القضائية الواسع والكبير لأهميته في حياة المجتمعات لأغناه من حيث متطلبات التطبيق بما يخدم البيئة العراقية. و تأهيل كوادر متخصصة بمجال المحاسبة القضائية من خلال البرامج التدريبية داخل وخارج القطر ، وتهيئة المحاسبين القضائيين على وفق المتطلبات المطلوبة ورفدهم بالمهارات والخبرات والمعارف اللازمة بما يساعدهم على فهم الأدلة وتأكيد الحقائق التي تسهم في تعزيز الأحكام القضائية.